ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للنهوض بالاقتصاد الوطني _دراسة حالة الجزائر_

أ/ حيولة إيمان: جامعة يحيى فارس بالمدية.

Hayoula_mimi@hotmail.fr

Abstract :

The purpose of this study is to highlight the mechanisms for promoting and supporting small and medium-sized enterprises as a tool for the advancement of the national economy, as the latter is an essential part of the national economic system because of its role in improving economic, social, political and cultural conditions and, under the intensity Competition, economic openness and economic globalization these institutions had to confront all these challenges, by raising the level of performance, improving quality and achieving effective efficiency for expansion, growth and continuity, and Algeria, like all countries, to raise the level of economic activity and improve the level By reducing poverty and unemployment opened the way for private initiatives to create small and medium-sized enterprises by undertaking a range of reforms and adjustments to create the investment climate, and provided them with all possible material and technical support.

Keywords: *small and medium enterprises, support bodies, national economy.*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز آليات ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للنهوض الاقتصاد الوطني، باعتبار هذه الأخيرة جزء أساسي من أجزاء النظام الاقتصادي الوطني لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية، وفي ظل حدة المنافسة والانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية كان لا بد على هذه المؤسسات مجابهة كل هذه التحديات، عن طريق رفع مستوى الأداء وتحسين الجودة وتحقيق الكفاءة الفعالية لتوسع والنمو والاستمرار، والجزائر على غرار كل الدول ومن أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي عن طريق الحد من الفقر والبطالة فتحت المجال أمام المبادرات الخاصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات لتهيئة المناخ الاستثماري، وقدمت لها كل أشكال الدعم المادي والتقني الممكن.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، الاقتصاد الوطني.

مقدمة:

حظي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ ومتزايد على المستوى المحلي والدولي لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تلعب دورا أساسيا في خلق فائض القيمة وإنتاج الثروة وفتح مناصب عمل لكونها الأكثر تعداد، كما أنها لا تتطلب تمويل ضخم كما في المؤسسات الكبيرة الحجم، في هذا الإطار قامت الجزائر وعلى غرار الكثير من الدول وبعد انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي في هيكل الإيرادات العامة بالبحث على مورد بديل لقطاع المحروقات، من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا منها لبلوغ أهداف التنمية والحد من الفقر وتخفيض معدلات البطالة وحتى تستطيع هذه الأخيرة البقاء والنمو والتوسع في ظل بيئة تنافسية ونتيجة للعولمة الاقتصادية، كان لا بد تحسين ورفع مستوى الأداء تفعيل آليات الدعم والترقية الممنوحة لها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

من هذا المنطلق نسعى في هذا البحث إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هي إستراتيجية الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالإقتصاد الوطني؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- إجراءات الدعم الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نحاول في هذا المحور التطرق لمختلف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لصعوبة تقديم تعريف موحد شامل، وكثر المعايير المعتمد يمكن إدراج أهم التعاريف فيما يلي:

أولا/مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1/تعرف منظمة العمل الدولية (ILO): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " تلك المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار(1).

2/تعريف الاتحاد الأوروبي: حيث تعرف اللجنة الأوروبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلالية، ولا تنسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو(2).

3/تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: صدر هذا التعريف عام 1953 والذي كان مضمونه" أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في

نطاقه " وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي(3):

-المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة وغيرها من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة وغيرها من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية .

-المؤسسات الصناعية وغيرها عدد العمال 250 عامل أو أقل.

وبذلك تعددت التعاريف التي اختلفت باختلاف عدة معايير معتمدة في الدول العربية نذكر أهمها فيما يلي:

الجدول رقم (01) يوضح مختلف التعاريف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	نوع الصناعات	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-أقل من 4 عمال -أقل من 10 عمال	
الأردن	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-بين 2 – 10 عمال -بين 10 – 25 عامل	
السودان	-صناعات صغيرة	-أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-أقل من 10 عمال -بين 10- 100 عامل	-رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال عماني -رأس المال المستثمر بين 50-100 ألف ريال عماني
مصر	-صناعات صغيرة	-أقل من 50 عاملا	-رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه مصري
السعودية	-صناعات صغيرة _صناعات متوسطة	-بين 1- 20 عاملا -بين21- 100 عاملا	-رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال سعودي
الكويت	_صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-أقل من 10 عمال -بين 10- 50 عاملا	-لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار كويتي
البحرين	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-بين 5- 19 عاملا -بين 20- 100عاملا	
العراق	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-بين 1- 9 عمال -بين 10 -29 عاملا	-رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار عراقي
دول مجلس التعاون الخليجي	-صناعات صغيرة -صناعات متوسطة	-أقل من 30 عاملا -أقل من 60 عاملا	-لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار -رأس المال المستثمر بين 2-6 مليون دولار

المصدر: مسعود دراوسي، بن مسعود أدم، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–** مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد بتاريخ 06 و07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي– الجزائر، متوقع على الرابط الالكتروني: www.univ-eloued.dz.

أما **التعريف الجزائري:** حسب **القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** تعرف هذه الأخيرة على أنها " كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما، وتشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري ولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية " وتصنف كما يلي:

- **مؤسسة مصغرة** تستخدم من 1 إلى 9 مستخدمين، رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار جزائري، ميزانيتها السنوية أقل من 10 مليون دينار جزائري.
- **مؤسسة صغيرة** تستخدم من 10 إلى 49 مستخدم، رقم أعمالها أقل من 200 مليون دينار جزائري، ميزانيتها السنوية أقل من 100 مليون دينار جزائري.
- **مؤسسة متوسطة** تستخدم من 50 إلى 250 مستخدم، رقم أعمالها من 200 مليون دينار جزائري إلى 2 مليار دينار جزائري، ميزانيتها السنوية من 100 مليون دينار جزائري إلى 500 مليون دينار جزائري.

ثانيا/خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية (4):

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمؤشر عدد العاملين (أي أنها تستخدم عدد محدود لا يفوق250 عامل وموظف)؛
- تمارس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نشاطا واحدا وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات المؤسسة؛
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء الرجل الواحد بحيث يقوم المدير المالك مع عدد قليل من الموظفين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية؛
- تتميز منتجاتها بضيق السوق المحلي الذي تعرض فيها أحيانا، وقد يكون سوقا إقليميا يتطلب تصنيع منتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة تتميز بانخفاض تكاليف النقل وصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك الخاصة، في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي؛
- قدرة محدودة على الإنتاج والتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق.

ثالثا/أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي (5):

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال؛
- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وذلك لكونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها؛

- وسيلة للاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلع نصف مصنعة مما يساعد على الإنتاج؛
- تنمية الصادرات وذلك من خلال توفير السلع القادرة على المنافسة أو تحل محل السلع المستوردة؛
- تخفيض كلفة العمل؛
- استخدام الموارد المحلية لاسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع؛
- دعم المشاركة الوطنية بتنمية الاقتصاد؛
- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم دور الصناعات الريفية كالنسيج والملابس المطرزة؛
- تنمية المواهب والابتكارات؛
- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية.

رابعا/أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ندرجها فيما يلي(6):

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية

في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المحور الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أ/تطور تعداد المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	625069	619072	658309	711832	777816	852053	934569	1022621	1060289
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	624478	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1060025
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	591	557	572	557	557	542	532	390	264

المصدر: كشوف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 16، 17، 18، 20، 24، 26، 27، 30، 31.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر من 625069 مؤسسة سنة 2009 إلى 1060289 سنة 2017، أي أن نسبة الارتفاع قدرت ب 41.04 بالمائة حيث تم إنشاء 435220 مؤسسة جديدة، ويرجع ذلك لجهود الدولة المبذولة في ترقية ودعم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماديا وتقنيا حسب الإمكانيات المتاحة، كما أن نسبة 99.9 بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة في ظل تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، إذ تراجع عددها ب 327 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2017.

ب/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في خلق مناصب شغل أو عمل وتخفيض معدلات البطالة، حيث ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية حيث يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة.

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5

المصدر: التقرير الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2013 والنشرة رقم 47 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة من 10.2 في سنة 2009 إلى 9.8 في سنة 2013 وهذا بفارق قدره 0.4 بالمائة لترتفع مجددا إلى 11,2 سنة 2011 ثم تعود لتنخفض إلى 10,5 سنة 2016.

ت/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة الناتج الوطني وخلق القيمة المضافة حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

(بملايير الدينارات)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	6858,9	7811,2	9346,5	10672,2	11679,9	12570,8	13567,9	14381,2

المصدر: النشرة رقم 47 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (04) أن حصيلة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفعت ارتفاع ملحوظا خصوصا سنة 2016 وهذا يعكس جهود الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.

ث/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإيرادات العامة خارج المحروقات:

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حصيلة الإيرادات العامة خارج المحروقات، وبالتالي سعت الدولة من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو حتى المحافظة على نفس الوضع القائم حيث يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإيرادات العامة خارج المحروقات.

(بملايير الدينارات)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات المحروقات	3270,2	4220.1	5223.8	5527.7	5057,5	4709,6	3339,4	3080
إيرادات السلع	32,9	120,5	150,3	159,7	159,6	208	197,8	197,7
إيرادات الخدمات	222,8	269,5	284,5	292,4	311,7	288,7	335,4	378
المجموع	3525,9	4610,1	5658,6	5979,8	5528,8	5206,3	3872,6	3655,7

المصدر: النشرة رقم 47 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإيرادات العامة خارج المحروقات في ارتفاع متزايد لاسيما إيرادات الخدمات ، وهذا يبين جهود الدولة لرفع هذه الإيرادات خصوصا بعد انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بما يؤدي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ج/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:

تسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة حصيلة الصادرات بما يحقق فائض في ميزان المدفوعات، حيث أن إنتاج هذه المؤسسات سيغطي جزء من احتياجات المواطنين من السلع والخدمات كما يتم تصدير جزءا، منه مما أدى إلى زيادة مساهمة هذه المؤسسات في حجم الصادرات.

إذ يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات.

(بملايين الدينارات)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات المحروقات	3270,2	4220.1	5223.8	5527.7	5057,5	4709,6	3339,4	3080
إيرادات السلع	32,9	120,5	150,3	159,7	159,6	208	197,8	197,7
إيرادات الخدمات	222,8	269,5	284,5	292,4	311,7	288,7	335,4	378
المجموع	3525,9	4610,1	5658,6	5979,8	5528,8	5206,3	3872,6	3655,7

المصدر: النشرة رقم 47 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع مستمر، إلا أن هناك سنوات شهدت تذبذب وهذا راجع أن هذه المؤسسات تمول من طرف مؤسسات تمويلية عامة شهدت انخفاض في مستوى السيولة بعد انخفاض أسعار المحروقات، كما يمكن أن يرجع السبب لمعطيات السوق الداخلية والخارجية.

المحور الثالث: آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عملت الجزائر على تقديم كل أشكال الدعم المادي والتقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء شبكة الدعم للتقليل من العراقيل والمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات لاسيما المشاكل المالية، بإنشاء مجموعة من الوكالات والهيئات الدعم المالي، حيث يتجسد ذلك فيما يلي (7):

أولا/وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الصناعات الصغيرة و المتوسطة):

كانت أول مبادرة للدولة الجزائرية تبين اهتمامها للصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذه الصناعات سنة 1993 والتي انحصرت مهمتها في البداية في إيجاد حلول لها بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية ودعم لازم من أجل تنميتها و تطويرها.

أما في سنة 1994 وبموجب المرسوم التنفيذي 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، أصبحت هناك وزارة منتدبة، إلا أن هذه الوزارة و منذ إنشائها رافقتها العديد من التعديلات خاصة من جانب التسمية، حيث تغيرت تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-81 المؤرخ في 26 فيفري 2003، وأصبحت تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلا، حيث في 28ماي 2010 أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

ثانيا/ مشاتل الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري " أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة" حيث تتكون من:

-**المحضنة:** هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

-**ورشة ربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

-**نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ثالثا/ مراكز التسهيل للصناعات الصغيرة و المتوسطة:

وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و تقوم هذه الأخيرة بإجراءات إنشاء الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام و التوجيه و الدعم والمرافقة، وتوضع تحت وصاية الصناعة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وتم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.

رابعا/المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

أنشأ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 من أجل ترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و السلطات العمومية و من جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لترقية و تطوير قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

خامسا/الوكالات الوطنية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

أ/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والتي أسندت لها مهمة تمويل المشاريع الخاصة بحاملي الشهادات (8)، ويحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 09 رجب 1424 والموافق ل06 سبتمبر 2003، تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و توضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الجمهورية، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة والتي تقدم مساعدات لشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين تقل أعمارهم عن40 سنة، من مهامها نذكر:

-تقدمي الاستشارة والدعم للشباب و مرافقتهم في مختلف مراحل المشروع؛

-إبلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم، و الامتيازات المختلفة؛

-متابعة المشاريع التي يقوم هبا الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع؛
-دعم المؤسسة المصغرة يف مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها؛
-التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.

ب/الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم تأسيس هذا الصندوق المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مهمة هذا الصندوق هو تقديم الدعم للأشخاص المهددين بترك مناصب عملهم بطريقة غير إرادية بسب الأوضاع الاقتصادية (9)، إلا أن مساهمته تعتبر ضعيفة مقارنة بباقي الوكالات.

ت/الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت هذه الوكالة بموجب القانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موزعة في 48 ولاية عبر الوطن على شكل شباك وحيد غير ممركز، يخول لها القانون القيام بجميع الإجراءات التأسيسية وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتي تكون في شكل:

- إنشاء مؤسسات جديدة؛
- توسيع قدرات الإنتاج؛
- إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات؛
- المساهمة في رأس مال الشركة؛
- المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

ث/الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 مهمتها دعم سياسات الحكومة لمحاربة الفقر بتقديم التمويل للمشاريع المصغرة، حيث تقوم هذه الوكالة بدعم الحرفين والأفراد الذين يرغبون في إقامة مشاريع حرفية، عن طريق تقديم لهم قروض بدون فائدة بالإضافة إلى تقديم الإعانات للمستفيدين من الاستثمار من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر.

سادسا/العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هنالك عدة عوائق يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ/العوائق الإدارية والقانونية:

يتسم المخطط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين وعدم احترام النصوص مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للتصدي للمظاهر السلبية كالبيروقراطية الإدارية.

ب/الائتمان: حيث تواجه هذه المؤسسات صعوبات مالية في مجال التمويل وذلك بسبب:

- البحث عن الاستقلالية؛

- ضعف تكليف المنظومة المالية الحالية مع متطلبات المحيط والفضاء؛
- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأمد؛
- المركزية في منح القروض والتمركز في منح المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى العاصمة الجزائر؛
- غياب الشفافية؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان.

ت/العوائق المتعلقة بالعقار: يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، وكذا حول على عقد الملكية، أو عقد الإيجار الذي يعد أساسا للحصول على التراخيص الأخرى المكملة وهذا بسبب تبعيته للوكالات العقارية التي عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم (10).

ث/التكنولوجيا: من العوائق التي تواجه هذه المؤسسات أيضا مسألة الحصول على التكنولوجيا وذلك لقلة مواردها المالية وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.

ج/الصعوبات المرتبطة بالجباية.

ح/الصعوبات الجمركية:

- يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ أو الحاويات لعدة شهور وهذا ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشاكل المتعلقة بقطاع المعلومات يمكن تحديدها فيما يلي (11):

- ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل؛
- ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني)؛
- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي)؛
- نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية؛
- نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا؛
- عدم وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها.

الخاتمة:

مما سبق يتضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي ومحورا أساسيا لتفعيل المشاريع الاقتصاد الوطني، من خلال الدعم المادي والمالي والمعنوي المقدم للمشاريع الاستثمارية في مختلف المراحل هذا من جهة ومن جهة أخرى الوصاية المقدم من طرف الدولة لها، لذا لا يمكن الحكم على التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها مازالت في بداياتها لذا كان لابد من تفعيل مقومات مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحديد القطاعات ذات الأولوية بالتنمية، ودعم البنية التحتية وفقا للمعايير الدولية وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة وتوفير عوامل الإنتاج كما وكيفا، حيث مما سبق يمكن تقديم المقترحات التالية:

- وضع خطط وبرامج تنموية شاملة تحمل في طياتها الرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توسيع مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل للعديد من الشباب؛
- نشر ثقافة الأعمال مما يؤدي إلى إكسابها قدرة على اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والاستثمارية ويزيد من قدرتها على تحمل المسؤولية.
- سن قوانين ووضع برامج وسياسات وخطط للنهوض بالمؤسسات الصغيرة بما يحقق الأهداف العامة والخاصة الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل دور مؤسسات الرعاية والدعم المالي من خلال تسهيل عملها وتحقيق التعاون والتكامل بينها.
- الاستفادة من الدول الرائجة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون والتنسيق معها.
- تبسيط قوانين العمل وزيادة مرونتها بما يفعل العمل في المجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة الهوامش:

1/ سيد علي بلمحدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، السنة الجامعية 2005، ص.07

2/ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 56.

3/ رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،فرع اقتصاد التنمية، 2003، ص11.

4/ نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة GETION DE PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص.86

5/ شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008، ص ص16-21.

6/ محمد يعقوبي، **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية (الشلف جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص45، 46.

7/ مسعود دراوسي، بن مسعود أدم، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–** مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد بتاريخ 06 و07 ديسمبر2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي– الجزائر، متوقع على الرابط الالكتروني: www.univ-eloued.dz

8/ المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص.12

9/ المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادر في 27 جويلية 1994، ص.05

10/ صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر2004، ص ص 40، 41.

11/ محمد يحياوي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الصادرة عن جامعة يحي فارس بالمدية، العدد 08، الجزء الأول، 2014، ص ص 53، 54.

12/ كشوف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 16، 17، 18، 20، 24، 26، 27، 30، 31.
13/ التقرير الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2013.
14/النشرة رقم 47 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.